

التنمية في النظام التعليمي الجزائري

ط.د/ياسين نصري د. مناجلية الهذبة

جامعة عنابة

الملخص :

تمتلك الجزائر طاقة بشرية يغلب عليها عنصر الشباب لا بد من الاستثمار فيها لتحقيق تنمية بشرية عالية تساهم في النهوض ببلادها و تنميتها ، و هو ما يطرح تحديات اجتماعية و اقتصادية و سياسية حمة، تأتي في مقدمتها مسألة تعليمهم و إعدادهم للمستقبل. و لن يتم ذلك دون الزيادة في حجم التمويل و الاستثمار في التعليم.

الكلمات المفتاحية : التنمية – النظام – التعليم – النظام التعليمي

summary

The demographic explosion in Algeria means that the demographic component is predominantly young.

The country must invest in this segment of the population if it wants to develop.

Several challenges await the country, among others the education of this youth and its preparation for the future and this could not be achieved without the investment and the increase of the capital intended for this sector.

Mots-clés en anglais: Development-System-Education-Teaching System

مقدمة:

لقد سعت الجزائر منذ استقلالها إلى النهوض بأركان التنمية الثلاثة (الاقتصاد و الصحة و التعليم) من أجل الخروج من دائرة التخلف . حيث أولت الدولة لقطاع التعليم أهمية خاصة من أجل تنميته و تطويره ، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال التزايد المستمر لميزانية القطاع عبر السنوات و هو مؤشر هام على مدى اهتمام الجزائر بتنمية مواردها البشرية من أجل إعداد الأجيال للمستقبل.

غير أن النظام التربوي الجزائري لم يرق بعد إلى مستوى النظم التعليمية الحديثة في الدول المتقدمة و ما وصلت إليه من التقنيات المعتمدة على طرائق التدريس الحديثة التي تسعى لبناء جيل يفكر ذاتيا ليعالج مشكلات الحياة. فالمناهج التربوية قاصرة عن تلبية احتياجات السوق و لا تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة لتحقيق تقدم المجتمع و الرقي بمستواه الحضاري.

أولا : مفهوم التنمية

1 – التنمية

لقد ورد في تعريف التنمية لدى هيئة الأمم المتحدة على أنها : " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع " .

و يؤكد عبد المنعم شوقي على أن الإجراءات و العمليات المتتالية و المستمرة لتحقيق التنمية في المجتمعات المختلفة يقوم بها الإنسان للتحكم في متضمنات و اتجاهات التغيير الثقافي أو الحضاري في تلك المجتمعات ، و كذلك في سرعتها و معدلها بهدف إشباع الحاجات .

مما سبق عرضه يمكننا أن نشير إلى أن مفهوم التنمية هو مفهوم واسع و مطاط و قد اختلف فيه المفكرون و المتخصصون كل حسب اختصاصه و ميوله ، و هناك حقيقة أساسية مؤداها أن التنمية عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الإيديولوجية ، ومن هنا يمكننا أن نشير إلى تعريف التنمية في مفهومها العام بأنها " عمليات مخططة و موجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه و ظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع و إزالة العقبات و تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات و الطاقات بما يحقق التقدم و النمو للمجتمع و الرفاهية و السعادة للأفراد".⁽¹⁾

2 - أهمية التنمية :

يشعر الأفراد في ظل التنمية و الإنعاش الاجتماعي شعورا حقيقيا بوجود الدولة حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق معنى المجتمع أو الدولة . و هي تؤكد في نفوس الأفراد الشعور بالوحدان الجمعي أو المشاركة الوجدانية الجمعية . و تظهر أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق و تأمين المجتمع أو الدولة و ضمان استقراره و عدم جنوحه إلى الانحراف أو الاتجاه إلى المبادئ الهدامة التي من شأنها أن تشيع الفقرة بين أفرادها و تحقق في النهاية وحدة المجتمع المادية و المعنوية . و تعتبر التنمية و الإنعاش الاجتماعي عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية و معاييرها و تقرب وجهات النظر بين أفراد الدولة الواحدة ، بل تحقق التقارب الاقتصادي و الاجتماعي بين شعوب العالم.⁽²⁾

3 - أهداف التنمية :

إن هدف التنمية الأساسي هو تحسين حياة البشر . ورفع مستوى الحاجات الأساسية يعزز تطلع الفرد إلى رفع مستوى إشباع حاجاته الثانوية و تحقيق ذاته الإنسانية ، ويتم ذلك بتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، وفرص المشاركة في العمليات السياسية .

إن مفاهيم التنمية و إن تعددت فإنها تتفق في الهدف العام الذي يعني تحقيق سعادة الإنسان و رفاهيته و تقدم المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا ، ومن أهداف التنمية أن يتمتع الإنسان بحياة طويلة و صحية و خلاقة و لن يتحقق ذلك إلا في ظل حرية سياسية و إدارية تساهم في زيادة نطاق اختيارات الناس بحيث تمكنهم من المشاركة في عمليتي التخطيط و وضع القرار و تمكنهم من تنظيم مجتمعاتهم .

كما تهدف التنمية إلى إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية و الهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية و الرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي .

تهدف التنمية إلى توسيع فرص الحريات و القدرات الموضوعية للناس من التعليم و الصحة و السياسة و الاقتصاد و في البحوث العلمية ، و لذا تكون عاملا فعالا و سببا لتوليد تغيير سريع في بناء إنسان جديد يتمتع بالرفاه و الحرية.⁽³⁾

4 - تطور مفهوم التنمية :

تعددت مفاهيم التنمية و تطورت بتطور المجتمعات و بتعدد النظريات المفسرة لأسباب تخلف و تقدم الشعوب .

أ - التنمية الاقتصادية :

التنمية في بداية الأمر لم تكن إلا مرادفا للنمو الاقتصادي السريع . فالتركيز كان يبرز من جانب المعنيين بالتنمية بأن الزيادات التي تتحقق في معدلات الانتاج و بالتالي الناتج القومي ، لا تلبث أن تأخذ في الانتشار بعد فترة إلى أكبر عدد من

القطاعات و بالتالي إلى الأفراد و من ثم تأخذ مشكلات الفقر و سوء توزيع الدخل طريقها إلى الحل بعد تحقيق النمو الاقتصادي⁽⁴⁾.

و بصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم و ذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية و بالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية ، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي ، بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد ، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي و قطاع الموارد الأولية⁵.

ب - التنمية الاجتماعية :

اختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصه فيعرفها البعض بأنها عملية توافق اجتماعي ، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع ، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة أو عملية تغيير موجه يحقق عن طريق إشباع الاحتياجات إلى غير ذلك من التعريفات ، و تتمثل الاختلافات وفقا للمنظورات الآتية :

- المنظور السياسي : يراها تعليما أحسن ، و صحة أوفر و مسكنا أنسب و وسائل اتصال و نقل أكفأ و أرخص و تنوع كبير في السلع و الخدمات المتاحة من حيث النوع و الكم و الزمان و المكان و السعر المناسب والبحث عن المكانة و القوة و النفوذ و الكرامة بين الشعوب.
- المنظور الاقتصادي : و هي توفير حد أدنى من مستوى المعيشة بين الأفراد يحقق الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي .
- المنظور الديني : يجدها مطابقة السلوك لصحة الاعتقاد بما يحزر عقل الإنسان و درجة تدينه ، فتكون لها القدرة على تحقيق خلافته على الأرض بسيطرته على بيئته و استغلالها لصالحه⁽⁶⁾.

ج - التنمية البشرية :

صار هذا المفهوم غلغا لكل برامج و مشروعات التنمية ، و واجهة لكل مؤسسة تهتم بقضايا التنمية على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي . ويشير مفهوم التنمية البشرية إلى توسيع خيارات الناس و قدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي ، يمكن من تلبية حاجات الأجيال الحاضرة بأكبر قدر ممكن من العدالة بدون إهدار فرص إشباع حاجات الأجيال القادمة⁷. و إذا كانت خيارات التنمية البشرية لا تنتهي ، إلا أنها عموما تمتد من الحرية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، إلى توافر فرص الخلق و الإبداع ، و التمتع باحترام الذات ، و ضمان حقوق الإنسان . و على هذا يكون للتنمية البشرية جانبان أولهما بناء القدرات البشرية بتحسين مستويات الصحة و المعرفة و المهارات ، وثانيهما انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ و في أغراض الإنتاج و النشاط في أمور الثقافة و المجتمع و السياسة . و إذا لم يتكافأ الجانبان معا حل الإحباط بالإنسان في نهاية المطاف⁸.

كما اهتمت مختلف النظريات الفلسفية و الاقتصادية القديمة بتنمية البشر بهدف تحقيق الرخاء الاجتماعي أو ما يطلق عليه فلسفيا " مفهوم السعادة " حيث كان من المتصور أن مهمة الاقتصاد هي توفير أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس و نتيجة للتطور الاقتصادي الاجتماعي في المجتمعات الأوروبية في القرنين الـ 18 و الـ 19 ركزت النظريات الكلاسيكية

للفكر الاقتصادي على أن التحديث والتقدم يتمان تحت مظلة النمو الاقتصادي لذلك فان الاهتمام بمفهوم "الرأس مال البشري" في تلك النظريات لم يكن واضحا .

و بدأت الصورة تختلف و الاهتمام يزداد بمفهوم جديد للتنمية يتم التركيز فيها على " رأس المال البشري " عندما سيطرت المدرسة الكلاسيكية الحديثة و التي أسسها " الفرد مارشال " على الفكر السائد في الاقتصاد السياسي حينها . و أدى هذا الفكر الاقتصادي الجديد إلى توحيد الدعوة للإصلاح الاجتماعي و التربوي معا و إلى تلازم ذلك بالدعوة لنظام اقتصادي عالمي جديد ، و أصبحت التنمية تعني " اشباع ما تصبو اليه النفوس و المشاركة الخلاقة في استخدام ما لدى الأمة من طاقات انتاجية و الانتفاع بكامل قواها البشرية " .⁽⁹⁾

حيث تناولت التنمية البشرية التعليم من ثلاث زوايا رئيسية :

الزاوية الأولى : اهتمت بتوفير التعليم كأداة لاكتساب التقنية .

الزاوية الثانية: ركزت على ربط التعليم باحتياجات سوق العمل.

الزاوية الثالثة : اهتمت بالتعليم كحق إنساني أساسي يهدف إلى تحسين وضع البشر .⁽¹⁰⁾

د - التنمية الانسانية:

يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية توسيع الخيارات . ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة ، بعضها اقتصادي ، و بعضها اجتماعي و بعضها سياسي ، و بعضها ثقافي . وحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان .

والتنمية الإنسانية أوسع من مفاهيم التنمية حتى تلك التي تركز على الإنسان . فتنمية الموارد البشرية تؤكد على رأس المال البشري فقط وتعامل الناس كمدخل في عملية التنمية ، و لكن ليس كمنفعين منها . و يركز نهج الحاجات الأساسية على متطلبات الإنسان . و لكن ليس على خياراتهم . و ينظر نهج رفاه الإنسان إلى الناس كمنفعين و لكن ليس كمشاركين فعالين في العمليات التي تشكل حياتهم . أما التنمية الإنسانية فتشتمل على جميع هذه الجوانب و تمثل نهجا أكثر شمولاً اتجاها التنمية .

مبدئيا ، الخيارات الإنسانية و نتائجها لا نهاية لها و تتغير بمرور الزمن . و لكن على كل مستويات التنمية ، توجد ثلاثة عناصر أساسية ، هي العيش حياة طويلة و صحية و اكتساب المعرفة و الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.⁽¹¹⁾

هـ - التنمية المستدامة :

يقصد بالتنمية المستدامة " تأمين و تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال أو الانتقاص من قدرات الأجيال المقبلة أو القادمة على تلبية احتياجاتها " . و السبيل إلى ذلك ليس فقط الاستخدام الرشيد للموارد الحالية و الحفاظ عليها من أخطار التلوث و التبيد و التخريب ، و لكن من خلال الأخذ في الاعتبار حق الأجيال المقبلة في التنمية و ذلك بالعمل على تنمية الموارد الحالية ، كما أن أي خطط لتحسين البيئة يجب أن تتضمن برامج للحد من الفقر في البلدان النامية ، باعتباره سببا مباشرا من أسباب تخريب البيئة و هكذا برزت من جديد مسألة القضاء على الفقر و تحسين توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة و ذلك ليس من منظور العدالة الاجتماعية فحسب بل من أجل الحفاظ على البيئة و حمايتها و تحقيق التوازن بداخلها .⁽¹²⁾

ثانيا : مفهوم النظام التعليمي :

1- مفهوم النظام :

النظام هو وضع الأشياء في مكانها ، وهو أيضا طريقة خاصة يتم بموجبها تنظيم مجتمع أو دولة بنسق القوانين التي ينبغي للآخر التقيد بها. (13)

و قد ورد في معجم العلوم الاجتماعية " أن النظام لفظ يطلق على الظواهر و العلاقات الاجتماعية ، عندما تبلور في مصالح و قيم محددة ، كما تتركز في قواعد معينة تعد أساسا للبناء الاجتماعي ". (14)

و النظام هو مجموعة الأشياء المرتبطة و المتكاملة بعلاقات ذات صفات موحدة و متجانسة .¹⁵

2- مفهوم التعليم :

التعليم لغة من علم يعلم تعليما ، و معناه التلقين أو التدريس . (16)

و يعرف أيضا بأنه : إحدى حالات التدريس التي يعتمد فيها إيصال المعلومات على التفاعل بين المعلم و طالب أو أكثر ، و التعليم نوع من أنواع التدريس يتضمن تفاعلا حيا و واقعا . (17)

3- مفهوم النظام التعليمي :

النظام التعليمي واحد من مجموعة النظم الرئيسية في المجتمع ، وهو بمثابة مجموع القواعد و القوالب المقررة لإعداد النشء و تربيته من خلال الأجهزة التي تهئ الفرد جسديا وعقليا و خلقيا ليكون عضوا سويا متكيفا مع المجتمع . و لهذا ينظر الى النظام التعليمي على أنه مجموعة من الأشكال و الأوضاع و القوالب العامة المنظمة لطريقة الحياة ، و التي تنظم نشاط الجماعة في المجال التربوي عموما و التعليمي على وجه الخصوص .

و يعد النظام التعليمي بجميع مراحله نظاما ، و يتكون من أنظمة فرعية صغيرة مثل : التعليم الابتدائي كنظام ، التعليم المتوسط كنظام ، التعليم الثانوي كنظام ، و كل من هذه بدورها تنقسم الى نظم أصغر منها مثلا : الصف كنظام ، ثم الفصل كنظام ... وهكذا. (18)

1 - أهداف النظام التعليمي :

يهدف النظام التعليمي إلى تزويد التلاميذ بالمعارف و المعلومات و المهارات. و من أجل تحقيق هذا الهدف يتم تعيين المدرسين في وظائفهم، كما يتم توفير الظروف و الإمكانيات التي تساعد التلاميذ و المدرسين على تحقيق هذا الهدف بنجاح و فعالية.

ولكي يحقق النظام التعليمي أهدافه بنجاح ينبغي أن يكون هناك اتفاقا أساسيا على ضرورة التنظيم أو التوجيه المنظم للمدرسة باعتبارها منظمة اجتماعية. كما ينبغي التسليم بوجود حقوق و واجبات تنظم علاقات العاملين في الوظائف و المراكز المختلفة داخل المدرسة ، أو داخل النظام التعليمي بأكمله. (19)

2 - العناصر المكونة للنظام التعليمي :

المنظومة التربوية الكبرى و الصغرى :

عندما يجري الحديث عن النظام التربوي في المستوى الوطني أو القومي فإننا إزاء ظاهرة بالغة التعقيد وفقا لمعيار الرؤية السوسولوجية التربوية، حيث يتضمن النظام التربوي في صيغته الشمولية نسقا متعددًا من الأنظمة الفرعية و المراكز التربوية،

كما انه يشتمل أيضا على نسق من العلاقات المتبادلة بين هذه المراكز، و يتضمن الشروط المحددة لها، كما يشمل المضامين و الأشكال الأساسية التي تبدى فيها.

لقد استقطبت الأنظمة التربوية الكبرى اهتمام المفكرين و الإداريين و الباحثين في النصف الثاني من القرن العشرين ، و ترافق هذا بتراجع الإهتمام بالأنظمة الصغرى ممثلة في المدارس و المؤسسات التعليمية الصغرى و هي لا تقل أهمية عن النظام الكبير بوصفها تشكل كيانات عضوية و بنيوية في تكوين هذا الأخير .

و يمكن لنا أن نقع في خطأ كبير عندما نعتقد بأن النظام التربوي المصغر مجرد صورة مصغرة منسوخة من النظام التربوي الكبير ، فالنظام التربوي المصغر لا يتشكل بمجرد قرار يصدر عن قمة الهرم. إن وجود النظام التربوي الكبير و تطوره ليس كافيا من أجل وجود منظومة أنظمة مصغرة مستقلة محليا في كل مدرسة على حدة . و مع ذلك فالنظام التعليمي العام يحدد الأطراف العامة للأنظمة المصغرة و يرسم لها حدودها. و هو بالتالي يشكل المقدمات الأساسية لتكون و نمو الأنظمة التربوية على المستوى المحلي. (20)

3 - دينامية النظام التربوي و مدى تطوره :

يشكل النظام التربوي وحدة دينامية متكاملة، و هذا يعني انه يتطور من داخله و يخضع في الآن الواحد للتغير و التطور الذي تفرضه عناصر خارجية بصورة دائمة. و تشير نظرية الأنظمة في هذا المستوى إلى وجود ثلاث حالات زمنية متكاملة في كل منظومة حيث يمثل الماضي في وجود بعض العناصر التي تتركز على أساس تقليدي، بينما يجسد الحاضر جملة العناصر التي تمارس أدوارا خاصة في اللحظة الحاضرة، و أخيرا المستقبل الذي يشتمل على العناصر الذاتية في إطار الحاضر.

حيث يتوجب علينا أن ندرس بعمق بعض العناصر التقليدية التي توجد في إطار النظام بوصفها عناصر تعود إلى الماضي ثم نحدد مدى صلاحيتها و العناصر التي يجب أن تستبعد أو تستبدل منها، ثم تحديد العناصر التي تؤدي أدوارا هامة رغم انتمائها إلى الماضي. و من ثم يتوجب علينا أن ندرك العناصر الظرفية الراهنة و تحديد العناصر التي توجد في طور النشأة و التكوين و التثبيث إلى الصورة المستقبلية للنظام التربوي. (21)

- النظام التربوي الجزائري :

إن النظام التربوي هو أساس النظم الأخرى الموجودة في المجتمع و محورها ، إذ أنه يتكفل ببناء أهم أساس في الأمة و هو الإنسان .

فإذا كان النظام قائما على أسس قيمية و علمية فاعلة ، انعكس ذلك على نوعية الإنسانو كفاءته ، و من ثم على أدائه كعضو يساهم ايجابا في تطوير مجتمعه و إنتاج حضارته و العكس كذلك .

و النظام التربوي في مفهومه العلمي هو نظام يتكون من العناصر و المكونات و العلاقات التي تستمد مكوناتها من النظم السوسيوثقافية و السياسية و الاقتصادية و غيرها لبلورة غايات التربية و أدوار المدرسة و نظام سيرها و مبادئ تكوين الأفراد الوافدين إليها . و يتشكل كل نظام تربوي من مستويين أساسيين هما المستوى البنائي الواسف للنظام ، و المستوى الوظيفي الواسف للنظام. (22)

و النظام التربوي في معناه الدقيق هو خلاصة العناصر التنظيمية المترجمة للسياسة التعليمية و الغايات التربوية، و هو القواعد المحددة لسير جهود التعليم، و ضبط المراحل و المسالك و الغايات و سنوات الدراسة (ضبط المراحل التعليمية)، و أساليب

الانتقال من مرحلة إلى أخرى، و التقويم الذي يتناول الجهود و النتائج، و هو أساس الخطة الإجرائية التي تعتمد في تنظيم العمل المدرسي اليومي

و استثمار الوسائل المناسبة التي يمكن الاستعانة بها، وهو بذلك يشكل نسقا فكريا متميزا و متكاملًا في عناصره، نسقا يترجم توجهات الأمة، ويعبر عن تطلعاتها في مجال صناعة الأجيال و بناء المستقبل.

و النظام التربوي يشكل الوجه التطبيقي للسياسة التعليمية، فهو الذي يؤهل مشروع هذه السياسة و يحدد الأوجه التي تتبع في تنفيذها، و لذلك نقول: انه القواعد المحددة لسير جهود التعليم وواجبات المعلم و حقوق المتعلم، و مسؤولية أولياء التلاميذ.

و هكذا يصبح النظام التربوي هو الإطار الملخص لسياسة التربية، تلك السياسة الموجهة لترشيد الأساليب الفكرية المتعلقة ببناء السيادة الوطنية، و تحديد الرمز الدال على خصوصياتها. (23)

ثالثا: أثر التنمية على قطاع التعليم في الجزائر:

خصصت الدولة لقطاع التعليم مبالغ ضخمة منذ الاستقلال ، حيث تمثل ميزانية القطاع نسبة معتبرة من ميزانية الدولة ، و هي في تزايد مستمر و معتبر ، غير أن القسط الأكبر منها يذهب لدفع رواتب المستخدمين و التجهيز .

1- أثر التنمية على عدد المنشآت المدرسية :

الجدول رقم (01) : تطور عدد المؤسسات التعليمية من 1962 إلى 2015 : (24)

الابتدائي	المتوسط	الثانوي	المجموع
1963 – 1962	2263	364	39
2009 – 2008	17552	4579	1591
2011 – 2010	17790	4801	1749
2012 – 2011	17945	5025	1883
2013 – 2012	17995	5086	1956
2014 – 2013	18143	5159	2043
2015 - 2014	18333	5239	2141
			25713

المصدر: CNES المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي

أما فيما يتعلق بتقريب المؤسسات التربوية من التلاميذ، فقد عرف عدد المنشآت التربوية التي تم بناؤها قفزة كبيرة خلال الخمسين سنة الماضية ، حيث تم بناء 25713 مؤسسة تربوية حتى العام الدراسي 2015/2014.

ففي العام الدراسي 2015/2014 ، بلغ عدد المنشآت التربوية 18333 مدرسة ابتدائية و 5239 متوسطة و 2141 ثانوية .

و هي أرقام تعبر عن مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع التعليم و عن حجم الاستثمار فيه.

2- أثر التنمية على تنمية الموارد البشرية :

أ- أثر التنمية على تطور تعداد التلاميذ :

الجدول رقم (02) : تطور عدد التلاميذ المستفيدين من التعليم التحضيري⁽²⁵⁾

العام الدراسي	2000- 1999	2006 - 2004	2011 - 2010	2014 - 2013
مدرسة عمومية	38773	71266	423790	417409
منهم اناث	18856	34106	209774	203409
مدرسة خاصة	/	/	4560	6714
منهم اناث	/	/	2130	3499
مدرسة قرآنية	10000	17000	20500	23000
منهم اناث	6000	9500	11000	13000
مؤسسة عمومية	/	/	12572	13270
منهم اناث	/	/	6104	6610
المجموع	47773	79266	461422	461393
منهم اناث	24756	43607	229008	226972

المصدر: CNES المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن التربية التحضيرية عرفت قفزة نوعية بداية من العام الدراسي 2011/2010 ، حيث عرف عدد الأطفال المستفيدين من التربية التحضيرية نموا ملحوظا .

حيث أن عدد المسجلين بين العام الدراسي 2000/1999 والعام الدراسي 2006/2004 قد تضاعف تقريبا بانتقاله من 47773 إلى 79265 طفلا قبل أن يقفز في العام الدراسي 2011/2010 قفزة كبيرة ليصل إلى 461422 طفلا ، ليستقر تقريبا عند 461399 مسجلا في العام الدراسي 2014/2013 ، منهم 226972 بنتا و 234421 طفلا ، أي ما نسبته 58.5% من عدد الأطفال البالغين 5 سنوات .

الجدول رقم (03) : التلاميذ المسجلون في التعليم الابتدائي و المتوسط⁽²⁶⁾

	2009/2008	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
التعليم الابتدائي	3251519	3429361	3580151	3730460	3886773
التعليم المتوسط	3155365	2921331	2870006	2605540	2575994

المصدر: CNES المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي

عرف تعداد التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي خلال الفترة الممتدة بين 2009/2008 و 2015/2014 ارتفاعا قدر ب 635254 تلميذا .

كما عرف تعداد تلاميذ التعليم المتوسط خلال العام الدراسي 2009/2008 ارتفاعا ملحوظا و هذا راجع إلى تخفيض مدة التعليم الابتدائي سنة 2009/2008 من ست (06) سنوات إلى خمس (05) و تمديد مدة التعليم المتوسط من ثلاث (03) إلى أربع (04) سنوات مما انجر عنه دخول مدرسي مميز بحيث اضطرت مؤسسات التعليم المتوسط إلى استقبال صنفين اثنين من التلاميذ ، في آن واحد ، إذ كان ثمة صنف يحوز مستوى السادسة أساسي و آخر يحوز مستوى الخامسة ابتدائي⁽²⁷⁾.

الجدول رقم (04) : تطور تعداد المتدربين في التعليم الثانوي :

2015/2014	2014/2013	2013/2012	2012/2011	2009/2008	
1526779	1499740	1497879	1263785	972326	التعليم الثانوي

المصدر: CNES المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

ارتفع التعداد ما بين السنة الدراسية 2009/2008 والسنة الدراسية 2015/2014 بأكثر من 554453 تلميذا.

ب- أثر التنمية على تطور تعداد المعلمين و الأساتذة في الأطوار الثلاثة:²⁸

الجدول رقم (05) : تطور تعداد المعلمين و الأساتذة في الأطوار الثلاثة

2015/2014	2014/2013	2013/2012	2011/2010	2009/2008	السنوات
161750	155608	152419	143477	142322	الابتدائي
148836	145628	144901	140098	135744	المتوسط
76564	95382	89882	74550	65598	الثانوي

المصدر: CNES المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

انتقل عدد المعلمين في سنة 2009/2008 ، من 142322 إلى 161750 ، في سنة 2015/2014 أي بزيادة تقدر بأكثر من 19000 معلما .

كما انتقل عدد أساتذة المتوسط في سنة 2009/2008 ، من 135744 إلى 148836 في سنة 2015/2014 أي بزيادة تقدر بأكثر من 13000 أستاذا .

كما انتقل عدد أساتذة الثانوي في سنة 2009/2008 ، من 65598 إلى 76564 ، في سنة 2015/2014 أي بزيادة تقرب من 11000 أستاذ .

كما عرف مستوى تأهيل الأساتذة تحسنا بسبب الشروط الجديدة للتوظيف و برنامج التكوين و تحسين المستوى على مدار السنة الدراسية الموجه للأساتذة العاملين.

ج - أثر التنمية على عمليات التضامن و الدعم لفائدة التمدريس : (29)

إن لعمليات دعم التمدريس أثرا مباشرا و غير مباشر على التمدريس ، إذ هي تعمل على تشجيع تدرس الأطفال و الحفاظ على أماكنهم في المدرسة على الأقل طيلة مرحلة التعليم الإلزامي و ضمان أحسن ظروف الاستقبال و التمدريس .

منحة التمدريس : تصرف هذه المنحة لفائدة كل طفل لمساعدته على تغطية نفقات التمدريس و تمثل دعما اضافيا لصالح التلاميذ المعوزين .

مجانبة الكتاب المدرسي: يعد الكتاب المدرسي أحد أهم الوسائل التربوية و عليه قامت الدولة بتوزيعه مجانا لفائدة الأطفال المعوزين .

الأدوات المدرسية : بالإضافة الى منحة التمدريس و مجانبة الكتاب استفاد عدد كبير من التلاميذ من أدوات مدرسية قدمت لهم مجانا .

المطاعم المدرسية : عرفت شبكت المطاعم المدرسية تطورا وتدعيما كبيرين خلال الفترة الأخيرة بفضل إعادة تنشيط برنامج انجاز المطاعم المدرسية ، مثلما أن نوعية وجبة الطعام المقدمة للأطفال قد تحسنت بشكل ملحوظ .

النقل المدرسي : يتم التكفل بهذا الجانب من قبل وزارة الداخلية و الجماعات المحلية التي وفرت للبلديات حافلات للنقل المدرسي مما سمح لهذه الأخيرة بمواجهة الصعوبات المسجلة في النقل ، إلا أن الحاجيات تبقى معتبرة .

الصحة المدرسية : يقدر العدد الاجمالي لوحداث كشف الأمراض و المتابعة في الوسط المدرسي بحوالي 1460 وحدة ، منها 1187 متواجدة على مستوى المؤسسات التربوية و 336 على مستوى الهياكل الصحية و 12 وحدة في المقرات التي هيأتها الجماعات المحلية . مما سمح بتنظيم زيارات طبية منتظمة لكشف الأمراض مست ما نسبته 97% من عدد الأقسام المستهدفة المكتبات المدرسية : بات توفير مكتبة داخل كل مؤسسة تربوية أمرا أكثر من ضرورة إزاء الطرائق البيداغوجية و برامج التعليم الجديدة و الحاجة الى التوثيق المرجعي و تزايد الحجم الهائل للمعلومات .

كما أنها تثير فضول التلاميذ المعرفي و تذوقهم للقراءة بتنمية حب الاطلاع لديهم و لذة الاكتشاف ، كما تسمح لهم بتطوير استقلاليتهم الذاتية في البحث و تنمي روح النقد لديهم . بعيدا عن لغة الأرقام :

بعيدا عن لغة الأرقام التي تبرز النمو المادي و العددي في قطاع التعليم من حيث عدد المنشآت المنجزة و عدد الأساتذة الذين تم توظيفهم و عدد التلاميذ المسجلين في مختلف الأطوار و عدد الناجحين في شهادة البكالوريا ، و هي أرقام لا شك أنها تدل على النمو الذي عرفته المنظومة التربوية الجزائرية.

إلا أن المكاسب المحققة على أهميتها يجب أن لا تخفي عنا النقائص و أن لا تحول دون إدراكنا التحديات التي أفرزتها العولمة و كرسستها التحولات العميقة في مجالات المعرفة و التكنولوجيات الحديثة .
تحديات المستقبل :⁽³⁰⁾

أ - التضخم الشبابي : حسب توقعات البنك الدولي فإن عدد الأطفال و الشباب الذين هم بين سن 0 - 24 سنة سينمو في غضون السنين القليلة القادمة بحوالي 10 ملايين و سيتواصل على وتيرة تصاعدية إلى حدود عام 2030 قبل أن تبدأ هذه الطفرة في التراجع تدريجيا .

هذا الانفجار السكاني للشباب سي طرح على الدول العربية و الجزائر من بينها تحديات اجتماعية و اقتصادية و سياسية جمّة و تأتي في مقدمتها مسألة تعليمهم و إعدادهم للمستقبل في صدارة هذه التحديات . و لن يتم ذلك دون الزيادة في حجم التمويل و الاستثمار في التعليم .

و من البديهي القول إن للتعليم كلفة و شروطا لا يتحقق بدونها و هي ليست مادية فحسب و إنما هي اجتماعية و سياسية و معنوية و هنا تكمن صعوبة هذا التحدي .

ب - جودة التعليم : تتجلى جودة التعليم في ضعف أداء التلاميذ في التقييمات الدولية المقارنة التي تشارك فيها الجزائر و نخص بالذكر منها دراسة التوجهات العالمية في تحصيل الرياضيات و العلوم TIMESS و البرنامج الدولي لتقييم مكتسبات التلاميذ PISA و الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم PIRIS .

ففي كل هذه الدراسات و في مختلف دوراتها ، لم ترتق نتائج التلاميذ العرب إلى مستوى المعدل العالمي و لم يتجاوز أغلبهم المستويات الدنيا و هو ما جعل الدول العربية المشاركة تحتل المراتب السفلى.

و ما تجدر ملاحظته هو أن التلاميذ العرب يجدون صعوبات كبيرة كلما تعلق الأمر بالتمارين التي تتطلب قدرات و مهارات التحليل و التفكير و حل المسائل ، و هي الكفايات التي يحتاجها الأفراد أكثر من غيرها للانخراط في مجتمع المعرفة و تؤهلهم كذلك لمتطلبات سوق العمل .

ج - الملاءمة بين التكوين و سوق العمل : ما يوجه من نقد لأداء النظام التعليمي يتركز اليوم على عدم ملائمة كفاءات خريجيه لمتطلبات سوق العمل و حاجياته المتجددة . و يزداد هذا النقد حدة مع تفاقم ظاهرة البطالة في صفوف الشباب و المتعلمين منهم خاصة .

الخاتمة :

مما سبق يتضح أن تنمية قطاع التعليم في الجزائر قد حققت تقدما ملحوظا فيما يخص الكم غير أن التحدي الذي يفرض نفسه الآن هو تحدي النوعية و تحدي جودة التعليم من أجل التصدي للانحدار الذي يعرفه المستوى التعليمي و إعطاء الدور الحقيقي للعنصر البشري في التنمية الشاملة للجزائر بسد الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات السوق و متطلبات التنمية بصفة عامة .

المراجع :

- (1) محمد شفيق ، السكان و التنمية القضايا و المشكلات ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 2002 ، ص ص (16 - 22)
- (2) مسعد الفاروق حمودة ، مسعد الفاروق حمودة ، التنمية البشرية بالتعليم و التعلم في الوطن العربي ، ط 1 ، دار الفكر العربي القاهرة ، 2002 ، ص ص (38 - 39)
- (3) محمد عبد الفتاح القصاص ، التنمية المستدامة ، كراسات مستقبلية ، ط 1 ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، 2009 ، ص 14
- (4) علي عبد الرازق جلي ، هاني خميس أحمد عبده ، علم اجتماع التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، طبعة تجريبية ، الأزيطة ، 2009 ، ص 16
- (5) رحالي حجيلة ، بوخالفة رفيقة ، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر ، مخبر المجتمع و مشاكل التنمية المحلية في الجزائر ، جامعة حسيبة بن بو علي ، العدد السادس ، 2016 ، ص 35
- (6) غربي صباح ، دور التعليم العلي في تنمية المجتمع المحلي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، السنة الجامعية 2013/2014 ، ص 111
- (7) هازل جونسون و جوردان ويلسون ، التعليم من أجل التنمية ، مسائل في التنمية ، ترجمة عبد الحميد محمد ، المركز القومي للترجمة ، ط 1 القاهرة ، 2011 ، ص 8
- (8) المرجع السابق ، ص 11
- (9) - ابراهيم عصمت مطاوع ، التنمية البشرية بالتعليم و التعلم في الوطن العربي ، ط 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2002 ، ص ص (26/27)
- (10) محمد حسن دخيل ، اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة ، دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط 1 ، 2009 ، ص 291
- (11) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002 ، ص ص (29 - 30)
- (12) علي عبد الرازق جلي ، هاني خميس أحمد عبده ، مرجع سابق ص 22
- (13) المنجد في اللغة العربية ، دار الشروق ، ط 2 ، لبنان ، 2001 ، ص 1008
- (14) نخبة من الأساتذة المصريين و العرب و المختصين ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1975
- (15) بوعلام بلوش ، من الطبشور الى الماوس ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004
- (16) معجم الكثر ، منشورات عشاش ، الجزائر ، 2007 ، ص 61
- (17) نواف أحمد سمارة و عبد السلام موسى العديلي ، مفاهيم و مصطلحات في العلوم التربوية ، دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2008 ، ص 67
- (18) السيد علي شتا و فادية الجولاني ، علم الاجتماع التربوي ، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفكرية ، الاسكندرية ، 1997 ، ص ص (119 - 120)

(19) ابراهيم الجيار ، التربية و مشكلات المجتمع ، مجموعة دراسات ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، د ط ، القاهرة د س ن ، ص ص (10-12)

(20) علي اسعد وطفة ، علي جاسم الشهاب ، علم الاجتماع المدرسي ، بنوية الظاهرة المدرسية و وظيفتها الاجتماعية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط 1 ، بيروت ، لبنان ، 2004 ، ص ص (46-47)

(21) علي اسعد وطفة ، علي جاسم الشهاب ، المرجع السابق ، ص ص (47-49)

(22) وزارة التربية الوطنية ، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم ، وحدة النظام التربوي ، سند تكويني ، 2005 ، ص 5

(23) عبد القادر فضيل ، نظام التعليم في الجزائر مظاهر التدني و مستويات التحدي ، جسور للنشر و التوزيع ، ط 1 ، الجزائر ، 2016 ، ص ص (25-26)

CNES , Rapport National sur le Developpement Humain 2013 – 2015 . , p 53⁽²⁴⁾

CNES , ibid. P 47⁽²⁵⁾

CNES , ibid., P53⁽²⁶⁾

(27) بوبكر بن بوزيد ، إصلاح التربية في الجزائر رهانات و إنجازات ، دار القصب للنشر ، الجزائر ، 2009 ، ص 216

²⁸CNES, p54

(29) بوبكر بن بوزيد ، مرجع سابق، ص ص (259 – 267)

(30) المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، التعليم في الوطن العربي ، تقرير المرصد العربي للتربية ، 2012 ، ص 4